

## ورقة حقائق: واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في (الضفة الغربية) من منظور النوع الاجتماعي

## ومدى استجابته لاحتياجات الفتيات الفلسطينيات

## مقدمة

عندما بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية عملها في الأراضي الفلسطينية، حاولت أن تنطلق مما هو موجود من مراكز ومعاهد ومدارس وكليات مهنية وتقنية، حيث تبنت عام 1996 "الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني" التي تنسجم مع توجهات التعليم والتدريب المهني والتقني. ومن ثم تم بلورتها عام 2000، ومراجعتها وتطويرها في عام 2010.

لقد ركزت الاستراتيجية على تحسين وتطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني، كما وأخذت بعين الاعتبار ضرورة إتاحة فرص متساوية للذكور والإناث ووصول النساء الفلسطينيات لهذا النوع من التعليم، لكن لم تناقش أو تتطرق لأهمية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في أهدافها، وتبني معايير وإجراءات لجسر الفجوة بين الجنسين في هذا القطاع<sup>1</sup>. لاحقاً في شباط عام 2005 أطلقت وزارة التعليم العالي ووزارة العمل الفلسطينيتان المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني في فلسطين وبدوره قرر المجلس تأسيس مركز التطوير المهني والتقني ليكون بمثابة الذراع الفني للنظام، وأنشأ مجلس تنفيذي لتطوير الخطط والتنسيق مع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني<sup>2</sup>. وفي أيار 2014 قرر مجلس الوزراء إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني واعتبرها الجهة المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وسرعان ما جُمّد هذا القرار في نفس الشهر. مجدداً وفي العام 2018 أوصى المجلس التنفيذي للتعليم والتدريب المهني والتقني بتكليف لجنة قانونية لإعداد قانون التعليم والتدريب المهني والتقني وتم وضع مسودة صفرية لقانون خاص بالتعليم والتدريب المهني والتقني<sup>3</sup>. وتعيين لجنة لمراجعة وتحديث الاستراتيجية الوطنية التي شاركت بها وزارة المرأة الفلسطينية وتم مراجعتها من منظور النوع الاجتماعي، ولجنة أخرى لمراجعة المناهج حديثاً؛ أي في حزيران 2019 بقرار من مجلس الوزراء تم تشكيل لجنة فنية انبثقت من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة تكنولوجيا المعلومات بهدف مراجعة "الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني" في فلسطين، وتقديم توصيات وتصوّرات لمجلس الوزراء الفلسطيني لإصلاح وتطوير هذا القطاع<sup>4</sup>. نلاحظ أنّ الهيكلية الخاصة للتدريب والتعليم المهني والتقني في فلسطين ضعيفة، لذلك لا يزال هذا القطاع يعاني من صعوبات إدارية وتنظيمية<sup>5</sup>.

يعتمد نجاح التدريب والتعليم المهني والتقني في فلسطين على بناء تعاون قوي بين جميع أجسام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخاصة والدولية لتطوير هذا القطاع. ويجب أن يكون لمدراء ومديرات الشركات والمؤسسات دور مهمٌ وفَعّال في التخطيط ورسم السياسات الخاصة لهذا القطاع، ووضع البرامج المهنية والتقنية. ومن المهم التركيز

<sup>1</sup> [http://iijoe.org/v6/IJJOE\\_03\\_01\\_06\\_2017.pdf](http://iijoe.org/v6/IJJOE_03_01_06_2017.pdf)

<sup>2</sup> <https://library.palestineconomy.ps/public/files/server/20151412134557-2.pdf>

<sup>3</sup> مقابلة مع مدير مركز التطوير الأستاذ أنور حميدات بتاريخ 2019/06/12

<sup>4</sup> مقابلة مع الأستاذ زياد جوبلس (خبير ومقرر اللجنة الفنية)، بتاريخ 11 حزيران 2019

<sup>5</sup> <https://library.palestineconomy.ps/public/files/server/20151412134557-2.pdf>

على المهارات المهنية العملية والتدريب داخل المركز أو المعهد أو المدرسة أو الكلية، بالإضافة للتدريب في أماكن العمل مع المتابعة والتقييم بشكل دائم. ويجب أن تكون المناهج مصممة لتلائم احتياجات سوق العمل الفلسطيني.

### المعيقات والتحديات

يواجه نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الضفة الغربية معيقات حقيقية في ظل الوضع الحالي، ويمكن تقسيم هذه المعوقات لمعيقات وتحديات بنيوية والتي تحتل الأولوية لنقاشها للخروج في حلول جذرية للمصلحة الجمعية أي لمصلحة الشباب الفلسطيني، وأيضاً هناك معيقات في البنية التحتية لقطاع ونظام التعليم والتدريب المهني والتقني، بالإضافة لمعيقات أخرى على مستوى المدربين والمدربات والمدرسين والمدرسات، والمناهج الدراسية النظرية والممارسة العملية. سنناقش أيضاً المعوقات والتحديات التي تواجهها الطلبة بشكل عام مع التركيز على الفتيات الفلسطينيات في رحلة التدريب والتعليم المهني والتقني في الضفة الغربية.

### المعيقات والتحديات البنيوية:

- تتعدد الجهات التي تشرف على نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين المحتلة، منها الحكومية والخاصة والدولية والأهلية. ولا يوجد جسم رسمي يمثل جميع المدارس والكليات التقنية وكليات المجتمع والمراكز المهنية والتقنية الخاصة والحكومية والدولية والأهلية. وكمثال بسيط، لكي يحصل الباحث على معلومة أو إحصائية عن هذا القطاع يجب أن يتوجه لجميع الوزارات التي تشرف على نظام التعليم والتدريب المهني والتقني لطلب كل معلومة أو إحصائية على حدة.
- لا يوجد في الوقت الحالي تفعيل لدور مركز تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني، والمجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني والمجلس التنفيذي الذي بدوره يوفر الدعم الفني والمشورة ومراجعة السياسات لمتابعة وتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين المحتلة.
- عدالة التوزيع الجغرافي للمراكز والمدارس والكليات التقنية وكليات المجتمع في محافظات الضفة الغربية ومناطقها كالمدين والقرى والمخيمات.
- إعاقة وصول الطلاب والطالبات للمراكز والمدارس والكليات بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية خاصة في منطقة جنوب الضفة الغربية وشمالها.
- ضعف الوعي ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني في منطقة الضفة الغربية، بالرغم من وجود نشرات وبروشورات في المراكز والمعاهد والمدارس والكليات المهنية والتقنية، وأيضاً وجود صفحات لها على مواقع التواصل الاجتماعي.

### معيقات البنية التحتية:

- عمل صيانة دورية للمباني والمشاكل التي يتعلم ويتدرب بها الطلاب. فبعض المباني بحاجة لصيانة والبعض الآخر بحاجة لتوسيع المكان.

- لا يوجد ميزانية واضحة للتعليم والتدريب المهني والتقني، فكل وزارة تخصص جزء من الميزانية الخاصة بها للبرامج التي تقدمها وتشرف عليها. أما بالنسبة للمراكز والمدارس والكليات الخاصة والدولية فتمويلها ذاتي أو تبرعات من جهات مختلفة، مما يجعل تكلفتها مرتفعة.
- توفير هيئة تدريسية بديلة في حال الإجازات (إجازة الأمومة، إجازة طارئة) أو التقاعد.
- اعتماد خطة مراجعة شاملة للمناهج النظرية والعملية التي يتم تدريسها كل ثلاث سنوات، والعمل على التقييم السنوي الدائم لجميع التخصصات.
- تقديم التدريبات الدائمة بما ويتناسب مع التطورات التكنولوجية في مختلف التخصصات التي تُدرس في جميع المؤسسات.
- نقص في الكفاءات المهنية من ذوي الشهادات المتخصصة خاصة في المراكز المهنية والمدارس الصناعية.

#### المعيقات والتحديات التي تواجه الإناث:

- ✓ قلة مؤسسات تعليم وتدريب مهنية وتقنية قريبة من أماكن سكن الفتيات.
- ✓ محدودية التخصصات المتاحة للإناث في الضفة الغربية ومعظمها ينحصر في تعزيز الدور النمطي للمرأة والفتاة.
- ✓ قلة فرص العمل المتاحة لخريجات مراكز التدريب المهني، وحتى إن وجدت يكون الراتب اليومي أو الشهري قليل جداً.
- ✓ الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تعيق وصول الفتيات وتأخرهن للوصول للمؤسسة والرجوع للبيت، مما يقلل فرصة خروجهن من البيوت.
- ✓ عدم تقبل الأهل والمجتمع لبعض التخصصات التي تستلزم الدراسة في صفوف مختلطة (ذكور وإناث) والتي تعتبر مهنة ذكورية، لأن التخصصات تخضع لتقسيم العمل حسب الجنس في المجتمع الفلسطيني.
- ✓ ثقافة المجتمع الفلسطيني حول التعليم والتدريب المهني والتقني. فهو أولاً يصنف هذا التعليم للذكور، وثانياً للفئات التي تعتبر تحصيلها العلمي ضعيفاً، وثالثاً تتوجه له الفئات الفقيرة والمهمشة.
- ✓ لا يوجد سياسة لتشجيع طلاب وطالبات المدارس المهنية والصناعية على دخول الكليات التقنية أو كليات المجتمع ومتابعتهم/ن.

#### التوصيات

- ✓ إجراء مسح إحصائي يحدد انخراط النساء والفتيات في المراكز المهنية والتقنية والتخصصات التي تتجه لها.
- ✓ تقييم نوعية التعليم والتدريب الذي يتلقاه الطلبة وخاصة الإناث في جميع المؤسسات التي تقدم تعليماً مهنيًا وتقنيًا، وربطها باحتياجات السوق المحلي الفلسطيني، وقدرة الخريجين والخريجات على العمل بمهارة في تخصصه.

- ✓ تطوير خطة عابرة للقطاعات لتوجيه تخصصات التعليم المهني والتقني، وبما يواكب التطورات التكنولوجية واحتياجات سوق العمل، وزيادة مشاركة المرأة الفلسطينية به، والتخطيط لتطوير مشاريع تساهم في تنمية الاقتصادي الفلسطيني، وتوفير فرص عمل لاستيعاب الخريجين وخاصة الخريجات الإناث.
- ✓ تعزيز آليات الإشراف والرقابة على مراكز التدريب المهني والتقني، مما يعزز من توفير مساحات امان لمشاركة الفتيات والنساء.
- ✓ العمل على خلق بيئة جاذبة للطالبات في المؤسسات التي توفر تعليماً وتدريباً مهنيّاً وتقنيّاً من حيث تنوّع التخصصات، تحفيز وتشجيع المتدربات، توعية المجتمع الفلسطيني بأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني وهذا يتطلب طرح مناهج لطلبة المرحلة الابتدائية لتعريفهم وتعريف الأهل بأهمية دور التعليم المهني في تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- ✓ تطوير سياسات وإجراءات واضحة لتشغيل خريجي وخريجات هذا القطاع، والعمل على تطوير نظام متابعة محوسب لربط الخريجين والخريجات مع أصحاب العمل والمؤسسات الفلسطينية.
- ✓ تطوير قاعدة بيانات لجميع خريجي وخريجات قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني المختلفة من مراكز ومدارس وكليات، وإتاحتها لأصحاب العمل والمؤسسات الفلسطينية والمؤسسات التي تقدم برامج المنح الصغيرة لتمكين النساء اقتصادياً. حيث تعمل هذه القاعدة على إتاحة المجال لجميع المؤسسات بفئاتها وأهدافها المختلفة الاطلاع على جميع ملفات الخريجين والخريجات بكافة تخصصاتهم والتواصل معهم.
- ✓ دراسة التوزيع الجغرافي لكليات المجتمع والكليات التقنية والمدارس والمراكز والمعاهد الحكومية والدولية والدينية والخيرية ومدى سهولة الوصول إليها وسياسات الالتحاق بها، وخاصة المؤسسات التي تقدم تعليماً مهنيّاً وتقنيّاً مجانياً، والذي بدوره يساهم في عملية التمكين الاقتصادي، خاصة للإناث اللواتي يعانين من ظروف اقتصادية صعبة.
- ✓ تحديد ميزانية خاصة من السلطة الوطنية الفلسطينية لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، وهذا يتطلب إعادة هيكلة إدارية وتنظيمية.
- ✓ تفعيل عمل المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني ومركز التطوير، ومراجعة مسودة القانون الصفرية التي تم نقاشها. وإقرار قانون خاص بنظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين المحتلة.
- ✓ توعية المجتمع الفلسطيني بأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني، وهذا يتطلب طرح مناهج لطلبة المرحلة الابتدائية لتعريفهم وتعريف الأهل بأهمية دور التعليم المهني في تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.